

# من أعلام فقه النوازل في سوس

## القاضي عيسى بن عبد الرحمان السكتاني

(ت1062هـ)

الدكتور أحمد بن محمد فكيس  
كلية الآداب - أكادير

### عناصر الموضوع:

1. نبذة مختصرة عن القاضي عيسى بن عبد الرحمان السكتاني.
2. منهجه في الأجوبة ومصادره.
3. أجوبة السكتاني مرآة لعصره.
4. خاتمة.

### 1- نبذة مختصرة عن القاضي عيسى بن عبد الرحمان السكتاني (□):

القاضي أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمان السكتاني أحد أعلام سوس وفقهائها الكبار، أخذ عن جلة من الشيوخ من أشهرهم قاضي الجماعة بفاس عبد الواحد الحميدي، وأبي العباس المنجور الفاسي، ومفتي مراكش أحمد بن محمد السالمي... وغيرهم. تربع على قضاء الجماعة بمحاضرة الخلافة مراكش ثم بمحاضرة سوس تارودانت، ودرس بهما وألف، وتخرج على يديه تلامذة كثر، من أشهرهم: محمد بن سليمان الروداني، وأبو علي اليوسي، وأبو زيد التماري، وأحمد بن سعيد المرغتي، وعبد العزيز بن أبي بكر البرجي، وعبد الله بن يعقوب الأدوزي<sup>1</sup>. له مؤلفات أشهرها: فتاويه، وشرح على صغرى الصغرى، وحواش على الصغرى للسنوسي<sup>2</sup>. حلاه تلميذه التماري بـ«الفقيه الحق المدقق المتفنن الباحث»، ثم قال: كان محققا نقادا نظارا بارعا في علمي الأصول والعربية والفقه، شاركا في غيرها من الفنون مشاركة معتبرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ترجمته في: الفوائد الجمة (ص 159) ومناقب الحضيكي (230-229/2) ونشر المثاني (60-59/2) وخلاصة الأثر (235/3-236).

<sup>2</sup> - المناقب الحضيكي (230/2).

<sup>3</sup> - الفوائد الجمة (ص 139).

وحلاه الحضيكي بـ«الفقيه العالم الكبير»<sup>4</sup>، وقال عنه القادري: «أحد الأعلام المحققين، ملحق الأحماد بالأجداد، شيخ المعقول والمنقول»<sup>5</sup>.

والرجل علم كبير من أعلام فقه النوازل في سوس، وفقه مشهود له بالرسوخ في ميدان الفقه والفتوى، وحسبك بفتاويه لتعرف صدق القول وصحة الدعوى. ولشهرة الرجل أوجز المختار السوسي في ترجمته على غير المعهود منه في حق أمثاله من كبار العلماء، واعتذر عن ذلك بكون الرجل «أشهر من نار على علم»، وذكره في التواريخ يتأرجح للقارئين طيبه، فلا نطيل بسوق ترجمته، لأننا لا نأتي فيه بمجديد!«<sup>6</sup>.

وقد مثل الرجل إبان القرن الحادي عشر الهجري «محور النوازل والفتاوى في سوس، فما من قضية ثار النقاش حولها إلا وتجد مشاركته هي الفاصلة»<sup>7</sup>. ويتبين هذا من خلال النوازل التي رفعت إليه للبت فيها، كمنازلة كنيسة (إيليغ)، ومنازلة قيسارية (تارودانت).. وغيرها مما هو منتشر في فتاويه.

وإذا كانت المكانة العلمية لكل عالم تستجلي في أكثر من مظهر: في مؤلفاته، وفي شيوخه، وفي تلامذته، وفي دروسه، وفي أقوال العلماء فيه، ونقول اللاحقين عنه، فإن الفقيه والقاضي السكرتاري قد حاز من ذلك نصيبا وافرا، فقد أطبقت كتب التراجم على التنويه بمكانته العلمية، والإشادة بعلو كعبه في العلم، خاصة في ميدان الفقه فهو المجلي الذي بز فيه الأقران، وانقطعت دونه أفراس الرهان، وهو الحكم الذي ينتهي إليه العلماء عند الاختلاف، ويلجأ إليه الفقهاء والقضاة لحل المضاعلات، ولسان حاله يقول: أنا لها، أنا لها، وكم في فتاويه من أمثلة على ذلك.

فمن كتب إليه من العلماء والفقهاء يستفتيه فيما أشكل عليه علي بن أحمد الرسموكي<sup>8</sup>، وعبد العزيز الرسموكي<sup>9</sup>، وخطيب تارودانت عبد الرحمان بن محمد التلمساني<sup>10</sup>، والفقيه المصلوحي<sup>11</sup>. كما كتب إليه فقهاء تارودانت<sup>12</sup>.

ومن قضاة سوس الذين رفعوا إليه أسئلتهم علي بن عبد الله بن سليمان الرسموكي<sup>13</sup>، وقاضي تارودانت عبد الرحمان التمناري<sup>14</sup>، وقاضي سكتانة القبلة علي بن الحسن<sup>15</sup>.

4- مناقب الحضيكي 229/2.

5- نشر الثاني (59/2).

6- المصنوع (15/5).

7- فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام، الدكتور الحسن العبادي (ص319).

8- أجوبة السكرتاري (51/1).

9- نفسه 333/2.

10- نفسه 506-505-474/2.

11- نفسه 285/1.

12- نفسه 428/2.

13- نفسه 124/1.

14- نفسه 307/2.

15- نفسه 479/2.

### وقاضي جزولة<sup>16</sup>

كما وردت إليه أسئلة أخرى من مدينة فاس<sup>17</sup>، ومن بعض فقهاء مصر ورد عليه مراکش<sup>18</sup> ومن بعض طلبة العلم بشنقيط<sup>19</sup>. وهو دليل على التقدير الكبير الذي حظيت به شخصية السكتاني حتى من خارج بلاد المغرب.

ومما يدل على هذه المكانة السامية أيضا، تصديق كبار العلماء على فتواه في نازلة وردت إليه من حاضرة سوس تارودانت، ومن وافق على هذه الفتوى، أحمد بابا السوداني، ومفتي مراکش عبد الواحد بن أحمد الركراكي، والفقهاء أبو القاسم بن أبي نعيم الفاسي<sup>20</sup>. كما يدل على تلك المكانة أيضا أقوال العلماء فيه، وهي أقوال تفصح عن تقدير بالغ لهذا الرجل الفقيه، الذي نذر حياته للفصل بين الناس، وتدريس العلم وإفادة أهله.

حلاه تلميذه التمناري (ت 1060هـ) ب«الفقيه المحقق المدقق المتفنن الباحث»، وقال عنه: «كان محققا نقادا نظارا بارعا في علمي الأصول والعربية والفقه، شاركا في غيرها من الفنون مشاركة معتبرة»<sup>21</sup>. وحلاه تلميذه النابغة محمد بن سليمان الروداني (ت 1094هـ) ب«نادرة الدهر»<sup>22</sup>، وقال عنه أيضا: «الإمام البارح المحقق.. وظني أنه مجدد أمر دين الأمة في زمانه، وقد ستر الله عن ضعفاء العقيدة مقامه بقوة ظهوره بالقضاء والإفتاء وانتهاء الرياسة إليه»<sup>23</sup>. وقال عنه الحضيكي (ت 1189هـ): «الفقيه العلم الكبير»<sup>24</sup>. وحلاه إبراهيم بن محمد التاكوشي (ت 1214هـ) في نوازل ب«فارس المعقول والمنقول»<sup>25</sup>، وقال المحي: «لم يكن في زمانه من يقاربه في جميع العلوم العقلية والنقلية في بلاد المغرب إلا العلامة أحمد بن عمران الفاسي»<sup>26</sup>، وقال عنه القادري: «أحد الأعلام المحققين، ملحق بالأحفاد بالأجداد، شيخ المعقول والمنقول»<sup>27</sup>.

ومن خلال فتاويه نتبين بعض ملامح هذه الشخصية العلمية الكبيرة، منها:

(1) الحرص على نشر العلم والانتفاع به: فقد ذكر تلميذه وجامع فتاويه أحمد بن الحسن الروداني أن السكتاني لما رأى جده واجتهاده في جمع هذه الفتاوى كان يحضره لما يرد عليه منها فيكتبه، قال: «ولم يزل يرشدني إلى فوائد، ونكت زوائد، من توجيه الأقوال ومبناها،

<sup>16</sup> - نفسه 370/2.

<sup>17</sup> - نفسه 80/1 و 409/2.

<sup>18</sup> - نفسه 58/1.

<sup>19</sup> - نفسه 74/1.

<sup>20</sup> - أجوبة السكتاني (192-195)، وأقوالهم هناك.

<sup>21</sup> - الفوائد الجمة (ص 139).

<sup>22</sup> - صلة الخلف (ص 22).

<sup>23</sup> - صلة الخلف (ص 454).

<sup>24</sup> - مناقب الحضيكي (229/2).

<sup>25</sup> - فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام، د. الحسن العبادي (ص 282).

<sup>26</sup> - خلاصة الأثر (236/3).

<sup>27</sup> - نشر الثاني (59/2).

حرصاً منه رحمه الله تعالى على انتشار العلم والانتفاع به»<sup>28</sup>. ونتيجة لهذا الحرص كان يرى من الواجب «تعليم الناس وحملهم على ما هو الشرع في جميع أحوالهم، وأما مساعدتهم وتركهم على ما هم عليه فرفض للشرعية بالتساهل وفتح لباب قدسية الشريعة وهو عدم الاحتياط في الحقوق»<sup>29</sup>.

(2) الشجاعة الفكرية، وقول الحق لا يخاف لومة لائم، وهذا واضح لمن اطلع على فتاويه. وما يدل على هذه الشجاعة فتواه بهدم كنيسة "إيلينغ" التي بناها أهل الذمة بإذن أميرها أبي حسون السملالي، وسبب ذلك أنه جرى خلاف بين العلماء في حكم هذه الكنيسة، فأفتى بعضهم بوجوب هدمها لأنها محدثة ببلاد الإسلام، ولما في تركها من الفساد، وأفتى آخرون بإبقائها، إذ على مثل هذا أقروا وأعطوا الذمة، فكثر بينهم الخلاف والدجاج، ولم يستهوا إلى كلام فصل في النازلة، فأشار عليهم الأمير أبو حسون السملالي بالاحتكام إلى القاضي السكتاني، فرفعت النازلة إليه، وصوب رأي القائلين بهدمها<sup>30</sup>.

3- وما يتصل بهذه النقطة، استقلاليته في الفتوى، ومن ذلك أنه أفتى بعدم جواز ما صيد بالرصاص، فراجعته تلميذه وجامع فتاويه أحمد بن الحسن الروداني قائلاً: «إن الناس لا يعقلون في هذا الزمان إلا الجواز، فأجابه السكتاني: المسألة فيها قولان للمتأخرين، وعلى الجواز فقهاء المصامدة كالشيخ سيدي الحسن بن عثمان وغيره، فقلت له: خالفتم في الفتوى! فقال: إني أفتيت بما هو راجح عندي»<sup>31</sup>. فأنت ترى كيف أفتى بما ترجح عنده ولم يقلد، مع أن مخالفه، وهو الحسن بن عثمان التملي (ت 932هـ) من كبار علماء الدولة السعدية.

وما يدل على ذلك أيضاً تلك المراجعة الطويلة<sup>32</sup> التي جرت بينه وبين مفتي الحضرة المراكشية أبي العباس أحمد بن محمد السالمي (ت 1040هـ) في بعض النوازل، وحكم السكتاني في المسألة بما ترجح عنده، ولما راجعه المفتي المذكور في هذا الحكم، أجابه السكتاني: «وبعد، فقد وقفت على ما كتبت به، وأنا والله ما حكمت إلا معتمداً على منصوص، وهي عهدة تلحقني، والطعام طعام معاوضة نكاح، بل العهدة علي إذا لم أحكم، لأن في الحكم حق الله وحق العبد، والتوقف عن الحكم لم أر موجه في الوقت، فإن رأيت فالحق أحق أن يتبع»<sup>33</sup>. ثم هو لا يستنكف عن الرجوع عن فتواه إذا تبين له وجه الصواب في غيرها، من ذلك أنه سئل عن أولاد رجل ادعوا أن والدهم تصدق عليهم بجميع أملاكه في صحته، وادعى ورثة بناته أن الصدقة كانت في مرض وفاته، وشهد لكل فريق شهود، لم ترجح واحدة على الأخرى من البيتين، فهل القول قول مدعي الصحة بيمينه، دون مدعي الصدقة في المرض أم لا؟ فأجاب: أن العمل على البيئة التي شهدت بالمرض لأنها ناقلة، وبيئة الصحة مستصحبة،

<sup>28</sup> - أجوبة السكتاني 48/1.

<sup>29</sup> - أجوبة السكتاني (2/485).

<sup>30</sup> - ينظر المصدر نفسه (2/529-530).

<sup>31</sup> - أجوبة السكتاني (1/124).

<sup>32</sup> - انظر المصدر نفسه (1/163-170).

<sup>33</sup> - المصدر نفسه (1/170).

والترجيح في النازلة موجود لا مفقود، والله أعلم. قال جامع فتاويه: «وبعد أن أجاب الشيخ بهذا الجواب، وقف على أن بينة الصحة أولى وأخبرنا به، ثم قال: هذا له وجه للخلاف في المسألة»<sup>34</sup>.

## 2- منهجه في الأجوبة ومصادره فيها □□:

هذه الأجوبة جمعها تلميذ السكتاني أحمد بن الحسن بن علي الروداني مما تفرق بأيدي الناس، وبذل جهدا كبيرا في ذلك، وكان السكتاني قد أذن له في جمعها وأشرف بنفسه على هذا الجمع، وجعلها جامعها على ثلاثة أقسام: القسم الأول في العبادات وما شاكلها. والثاني في الأنكحة والطلاق وما ماثلها. والثالث في البيوع وسائر المعاضات وما ضارعها من الأفضية والشهادات والتبرعات وما يتعلق بذلك<sup>36</sup>.

وكان يثبت أحيانا كلام بعض الشيوخ عقب فتوى شيخه السكتاني<sup>37</sup>، أو يستدرك بعض الكلام لإغناء الفتوى<sup>38</sup>.

ويلاحظ في أجوبة السكتاني أنها تتفاوت طولاً وقصراً، فأحيانا يفصل الكلام فيها ببراعته الفقهية المعهودة، ويحصل هذا كثيرا عندما يجيب على أسئلة موجهة إليه من طرف الفقهاء أو بعض طلبة العلم<sup>39</sup>، وعلل هذا التوسع في بعض فتاويه قائلا: «...ثم مبالغتي في بيان المسألة تصحيح وتبيين للصواب، وإرشاد للحق على عادة المفتين»<sup>40</sup>.

وأحيانا تكون مختصرة لا تتعدى سطرا أو سطرين، وفي بعض الأحيان جملة واحدة، ولعل السبب في ذلك التطويل وهذا الاختصار، أن أهل العلم يناسبهم الاستدلال للمسألة ودفع الاعتراضات الواردة عليها ورد ما يخالفها وغير ذلك، فافتضى ذلك التطويل والتفصيل. أما العوام فمرادهم أن يقفوا على حكم المسألة دونما حاجة غالبا إلى أدلتها وتفصيلاتها، فافتضى ذلك الاختصار، والله تعالى أعلم.

كما يلاحظ في فتاواه شدة التزامه بالمذهب المالكي، كما يظهر ذلك في اعتماده على أمهات المصادر المالكية كالمدونة والموازية والعتبية وغيرها، وأيضا في استشهاده بأئمة هذا المذهب.

وهو أيضا شديد الالتزام بالعرف وما جرى به العمل، وعبارته في فتاواه مفصحة عن ذلك، من مثل قوله: «إن الذي يظهر لي باعتبار عرف الناس»<sup>41</sup> أو قوله: «إن الحكم في تنازع

<sup>34</sup> - أجوبة السكتاني (355/2).

<sup>35</sup> - قام بتحقيقها الأستاذ عبد الكبير ويرام في رسالة جامعية نال بها دبلوم الدراسات العليا، تحت إشراف الدكتور محمد جميل، بكلية الشريعة أكادير، سنة 1415-1416هـ.

<sup>36</sup> - انظر أجوبة السكتاني (40/1-50).

<sup>37</sup> - نفسه (119/1).

<sup>38</sup> - نفسه (133/1).

<sup>39</sup> - انظر على سبيل المثال (370/2-428-480).

<sup>40</sup> - أجوبة السكتاني (483/2).

<sup>41</sup> - أجوبة السكتاني (147/1).

البيت العرف، وإذا اختلف العرف اختلف الفقه»<sup>42</sup>، أو قوله: «لم يجر به العمل بهذه البلاد»<sup>43</sup>، أو قوله: «وبه الفتوى اليوم لعرف الناس»<sup>44</sup>. وتبعاً لذلك فهو لا يجوز مخالفة ما جرى به العمل<sup>45</sup>، ويعتبر ذلك فتنة وفساداً كبيراً<sup>46</sup>.

وطبيعي جداً أن يستند رجل كالسكتاني إلى العرف في فتاويه وأحكامه، ذلك أن العرف من أصول المالكية المعتمدة، ثم هو إلى ذلك قد تفرس بالقضاء مدة طويلة في تارودانت ومراكش، وحصل له من هذا المراس معرفة واسعة بأعراف البلاد، حتى قال تلميذه وجامع أجوبته أحمد بن الحسن الروداني: «لا شك أنه رحمه الله تعالى حصل له من العلم بأعراف بلاد المغرب ما لم يظن حصوله لغيره ممن تقدمه من القضاة المتأخرين بالمغرب».

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطع الأوائل»<sup>47</sup>

ولم تخل فتاواه من التنبيه على قواعد في الفتوى والقضاء، منها وجوب مراعاة المفتي لأعراف الناس<sup>48</sup>، ومنها قوله: «إذا اختلف العرف اختلف الفقه»<sup>49</sup>، ومنها وجوب اعتبار المفتي النوازل التي تنزل به، وإدخالها تحت كلياتها، قال: «ولصعوبة ذلك صعب القضاء والفتيا، ألا ترون أن بعض الفقهاء سأل أميره عن إدخال جواريه معه الحمام فأفتاه بجوازه، وأفتى غيره بعدمه قائلًا: فإن جاز لك النظر إليهن، فلا يجوز لبعضهن مع بعض، وغفل الأول عن اعتبار ما بينهن فأخطأ، وانتبه إليه الثاني فأصاب وأجاد»<sup>50</sup>.

كما اعتمد في أجوبته جملة من القواعد الأصولية والفقهية مثل هل يزول الحكم بزوال العلة أم لا؟<sup>51</sup>، ومثل قوله: «والوسائل بحسب المقاصد تعظيماً وإهانة»<sup>52</sup>.. وليس هذا بغريب على مفت في مقام السكتاني وهو الذي درس علم الأصول وتفرس به وأتقنه، حتى قال عنه تلميذه أبو زيد التمناري: «حضرت درسه في الأصول والفروع وغيرها، فرأيت ملىح التحقيق، صحيح التدقيق، أتيق الفهم، صائب السهم، قرأنا عليه أيضاً إيضاح المسالك للونشريسي فأجاد وأفاد، وبين القواعد، وقرب الشوارد، ولم يظفر إذ ذاك بشرح يعتمد في حله إلا ما تقرر لديه من أصول مسائل المذهب وقواعده وما ذلك إلا لقوة إدراكه واتساع تصرفه»<sup>53</sup>. ولإدراك الرجل لأهمية علم الأصول، كان يرى أن الخلو منه يوقع صاحبه في

<sup>42</sup> - نفسه 216/1.

<sup>43</sup> - نفسه 335/2.

<sup>44</sup> - نفسه 380/2.

<sup>45</sup> - نفسه 479/2.

<sup>46</sup> - نفسه 375/2.

<sup>47</sup> - نفسه 50/1.

<sup>48</sup> - نفسه 429/2.

<sup>49</sup> - نفسه 216/1.

<sup>50</sup> - أجوبة السكتاني 429/2.

<sup>51</sup> - نفسه 70/1-71.

<sup>52</sup> - نفسه 74/1.

<sup>53</sup> - الفوائد الجملة (ص 139-140).

إشكالات، ويلتبس عليه فهم بعض قضايا الفقه، وقد نبه على هذه النقطة في سياق جوابه على سؤال يتعلق بقول خليل في المختصر: «وخصصت نية الحالف وقيدت إن نافت أو ساوت»، فأجاب: «هذا الحل من المختصر كان الطلبة الذين قرأنا معهم، والأشياخ الذين أخذنا عنهم يعدونه من المشكلات، وسبب ذلك عدم المشاركة في علم الأصول، فلم يفرقوا بين عام ومطلق، ولا بين تخصيص العام وتقييد المطلق، وفهم الحل موقوف عليه، لأن العلم بتخصيص النية للفظ الحالف العام فرع العلم بالعام ما هو والتخصيص ما هو»<sup>54</sup>. وهو تأكيد لما عرف عن أهل سوس، بله المغاربة عموماً، من عدم احتفائهم بعلم الأصول كما يجب، واستغراقهم في الفقه وفروعه. أما الاستشهاد بالحديث عنده فقليل كما هو حال النوازل السوسية عموماً، وقد استشهد به في مواضع معدودة<sup>55</sup>. أما عن مصادره فقد اعتمد السكتاني في أجوبته على مصادر متعددة ومتنوعة، ويمكن تصنيفها حسبما يأتي:

## 1) كتب الفقه:

وتشمل الأمهات والفتاوى والأحكام والوثائق. فكتب الأمهات في المذهب المالكي، هي المدونة لسحنون، والموازية لمحمد ابن المواز، والواضحة لعبد الملك بن حبيب، والعنينة للعنبي، والنوادر لابن أبي زيد القيرواني، والمعونة والتلقين كلاهما للقاضي عبد الوهاب، والمبسوط. وفي المرتبة الثانية: الكافي لابن عبد البر، والبيان لابن رشد، والجواهر لابن شاس. ثم في المرتبة الثالثة: كتب المتأخرين، وتشمل مختصر خليل، ومختصر ابن عرفة، ومختصر ابن الحاجب، وتحفة ابن عاصم، والشامل لبهرام بن عبد الله الدميري.

ويلحق بهذا بعض الشروح والخواشي، خاصة شروح خليل مثل شرح التتائي، والتكميل لابن غازي، والشرح الصغير والكبير لبهرام، وتعليق أبي عمران الفاسي، وشرح تحفة ابن عاصم لمبارة، وشرح قواعد القاضي عياض للقباب، وشرح مختصر ابن الحاجب لابن عبد السلام، وشرح التلقين للمازري.

ومن الفتاوى والنوازل: أجوبة ابن رشد، والمعيار للونشريسي، والدر النثر لابن هلال، ونوازل البرزلي، ونوازل المازوني، ومسائل المازري، وأجوبة العقباي.

ومن كتب الأحكام والوثائق: أحكام ابن سهل، وأحكام ابن زياد، ومفيد الحكام لابن هشام، وتبصرة الحكام لابن فرحون، ووثائق الفشتالي، والعقد المنظم لابن سلمون، والمنتخب لابن أبي زمنين.

## 2) كتب الأصول والقواعد الفقهية:

ومنها جمع الجوامع لابن السبكي، والإحكام للآمدي، وإيضاح المسالك للونشريسي، والفروق للقرافي.

<sup>54</sup> - أجوبة السكتاني (125/1-126).

<sup>55</sup> - نفسه 485/2-500-506-512-515-516.

### ثالثاً: أجوبة السكتاني مرآة لعصره

لم يعد خافياً على أهل العلم الأهمية الكبرى التي تمثلها كتب النوازل باعتبارها مصدراً مهماً لا يستغنى عنه في مجال التاريخ بمدلوله الواسع، إذ تتضمن معلومات دقيقة وإشارات مهمة، مكتملة لما في كتب التاريخ أحياناً، وأحياناً أخرى قد لا تجدها إلا في كتب النوازل. والنوازل السوسية باعتبارها جزءاً من النوازل المغربية قد عرضت لعوائد الناس في الأعياد والمناسبات، ودور الأحباس في المجتمع، كما تناولت العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة خاصة اليهود المغاربة، وأشكال التنظيم السياسي والاجتماعي التي سجلها شيوخ القبائل في الألواح. وعرضت أيضاً للمرأة ووضعها في المجتمع وما تقوم به من أعمال داخل البيت وخارجه.. وهي بذلك تعتبر سجلاً واقعياً للعادات والتقاليد والأعراف المتأصلة في المجتمع، وذخيرة حية من الوثائق تفيد الباحث في الفقه والتاريخ والاجتماع والأدب<sup>56</sup>.

وأجوبة السكتاني هي بهذا السبيل، فقد حفلت بمعلومات مهمة:

- ففي مجال التاريخ تكشف أجوبته عن تدهور الأوضاع التي عرفتھا الدولة السعيدية آنئذ، والفتن المتلاطمة التي آلت بها إلى النهاية، وعبرة السكتاني تكاد تفصح عن ذلك وتكشف عما هنالك، يقول في أحد أجوبته: «أما بعد فاعلم سيدي سددني الله وإياكم أن أسئلتكم وردت على أخيكم وهو على سفر، مع ما صادفته من تقاسم الببال، وتلاطم أمواج الفتن والأهوال»<sup>57</sup>. ويقول في موضع آخر: «أما بعد، فاعلم أن أسئلتكم هذه وردت على أخيكم والفكر موزع، والقلب منكسر مفزع، لما لا يخفاكم لتنقل الأمور والأحوال، وترادف أمواج الفتن والأهوال، فكاد الدهر أن يعوزه عن تأمل ما ورد عليه من الأقوال، سيما تحري الصواب فيها مع نقل الإتيان»<sup>58</sup>. ومن جملة المعلومات التاريخية التي نقف عليها أيضاً، ذلك الاختلاف الذي حصل بين العلماء في تناول دخان تبغ كما كان يسمى آنئذ في بلاد المغرب، وحدث أن أوقف السلطان محمد الشيخ بن زيدان القاضي السكتاني على أسئلة ألقاها بعض المشاركة في تحريم هذه العشبة، وكتب في ذلك رسالة، قال السكتاني: «فتحت رسالته هاته، ووقفت على ما اعتمده في فتواه بحرمتها من الآي القرآنية والتصوف والطب والعقل، ولم يجز في فتواه بحرمتها على أصل من أصول أئمة المذاهب في الفقه كالإمام مالك والشافعي مثلاً، وظهر من حاله وكلامه أنه أفرغ نفسه في قالب أهل الاجتهاد مع انقطاعه منذ أعصار ودهور»<sup>59</sup>. وقد تضمنت فتوى السكتاني مناقشة علمية دقيقة لهذه الفتوى ومستنداتها، أظهر فيها براعته الفقهية، وقدرة كبيرة على الحجاج والاستدلال، وذلك بإيراد القول ثم مناقشته، وإيراد ما يعترضه، وانتهى إلى القول بأنه: «لا وجه للجزم بمنعه، والذي أراه أنه مباح بمقتضى ما تقدم للقرافي وغيره من الفقهاء. نعم يمكن أن يجري فيها المنع من حيث الولوع به، والشغف

<sup>56</sup> - انظر فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام، د. الحسن العبادي (ص102).

<sup>57</sup> - أجوبة السكتاني 55/1 وانظر أيضاً 94/1 و111.

<sup>58</sup> - نفسه 125/1.

<sup>59</sup> - أجوبة السكتاني 101/1.



والتماذي عليه، حتى يشغله عن دينه ودنياه على ما هو المشاهد في متعاطيه، بحيث لا يطيقون الصبر عنه، ويوثرونه على جميع المستلذات، وربما ضيع فيه أموالا كثيرة لكونه مغرما به، وربما اجتمع عليه جماعة يلهون به»<sup>60</sup>.

ومن الإفادات التاريخية أيضا أن السكتاني جرت بينه وبين الفقيه أحمد بن علي الهشتوكي (ت1046هـ) مناظرات في مجلس السلطان أحمد المنصور<sup>61</sup>، مما يدل على حركة علمية مزدهرة في بلاط السعديين.

كما يرد في عدة أسئلة موجهة إليه الإشارة إلى زمن المجاعة والوباء أو الطاعون، وقد استغل بعض الشيوخ (أو النفايس)، كما كانوا يسمون، نفوذهم إبان هذه الفترة الحرجة لإكراه بعض الناس على بيع أملاكهم عقوبة على خرق قوانين الألواح العرفية<sup>62</sup>. ولما يستفاد منها أيضا أن الطريق الرابطة بين سوس ومراكش كان فيها قطاع طرق ينهبون أموال الناس<sup>63</sup>، بل ويقتلونهم<sup>64</sup>. وأن أكثر أحباس البلاد السوسية غير محدود من الجهات الأربع<sup>65</sup>، وأن البادية لا تجري بها الأحكام الشرعية<sup>66</sup>.

أما بخصوص تاريخ تارودانت، أو الحمدية<sup>67</sup> كما كانت تسمى، فمن جملة ما يستفاد من أجوبة السكتاني في ذلك، أن عرب أولاد يحيى غلبوا على هذه المدينة بعد موت السلطان أحمد المنصور، وغصبوا أملاك أهلها<sup>68</sup>، ونشأ عن ذلك تضيق في أرزاقهم، فطلبوا من الأمير أن يعينهم من الأحباس بمرتب يسع عيالهم، ومن كان يرد عليهم من ضيف وغريب ومسكين، كما وسع على خطة القضاء، فأجابهم إلى ما طلبوا، وكتب إليهم بثمانية مثاقيل للشهر، فرد قاضي تارودانت<sup>69</sup> أمره بدعوى أن الشرع لا يسوغ للأمير ذلك<sup>70</sup>.

ويستفاد منها أيضا أن الحسن بن عثمان التملي (ت932هـ) وأحمد بن عبد الرحمان المسكدادي (ت958هـ) من جملة الفقهاء الذين كانوا بقبيلة سكتانة القبلة، وجرت لهم بها أحكام<sup>71</sup>. وأن صاحبنا السكتاني كان قاضيا بمدينة تارودانت أيام حكم المنصور<sup>72</sup>. كما أكدت هذه الأجوبة على خبر تلك الخصومة التي كانت بين قاضي تارودانت أبي زيد عبد

<sup>60</sup> - نفسه 110/1.

<sup>61</sup> - نفسه 483/2.

<sup>62</sup> - نفسه 232/1.

<sup>63</sup> - نفسه 311/2.

<sup>64</sup> - نفسه 377/2.

<sup>65</sup> - نفسه 325/2.

<sup>66</sup> - نفسه 352/2.

<sup>67</sup> - نسبة إلى السلطان محمد الشيخ السعدي.

<sup>68</sup> - أجوبة السكتاني 505/2.

<sup>69</sup> - الظاهر أنه القاضي أبو زيد عبد الرحمان التمناري، فهو الذي كان معاصرا لعبد الرحمان بن محمد التلمساني الذي رفع السؤال إلى السكتاني في ذلك.

<sup>70</sup> - انظر أجوبة السكتاني 506/2-507.

<sup>71</sup> - نفسه 480/2.

<sup>72</sup> - نفسه 428/2.

الرحمان التمارني وخطيبها عبد الرحمان بن محمد التلمساني في سؤال وجهه هذا إلى السكتاني<sup>73</sup>.

ويستفاد منها أيضا أن اليهود كانت لهم آئذ جالية بمدينة تارودانت<sup>74</sup>، وحدث سنة 1058هـ أن أهل قيسارية تارودانت منعوا أهل الذمة الدخول إليها إلا بإزالة السباييط (النعال) ووافق ولي المدينة على هذا المنع من غير موجب من الشرع، ورفعت المسألة إلى السكتاني، فأجاب: «الحمد لله، أقول إلزام أهل الذمة ما ذكر أعلاه من إزالة السباييط تضيق وظلم لهم، وغير جائز في شرعنا، ويروى أن رسول الله ﷺ قال: {أنا خصيم من ظلمهم} وكتب عيسى بن عبد الرحمان، وفقه الله بمنه»<sup>75</sup>. وهو قول في غاية الشجاعة والإنصاف، فله دره من مفت يسير مع الشرع حيث سار، ولا يداهن على باطل، ولا يخاف في الله لومة لائم.

وفي مجال العمران ترد الإشارة إلى حومات ودروب لا زالت معروفة بهذه الأسماء إلى اليوم في مدينة تارودانت، مثل حومة باب الزرقان<sup>76</sup>، وحومة مسجد مفرق الأحباب<sup>77</sup>، وحومة باب الخميس<sup>78</sup>، كما وردت تسمية درب حواء بنت يبورك<sup>79</sup>، وليس في دروب تارودانت واحد بهذا الاسم فيما أعلم.

وأیضا وردت الإشارة إلى بعض القبائل والتجمعات السكانية بأسمائها المعروفة بها إلى اليوم، كأولاد عرفة<sup>80</sup>، وأولاد يحيى<sup>81</sup>، وأولاد الحلوف<sup>82</sup>. وأفادت هذه الأجوبة أنه كان مسجد بقرب الجامع الكبير بتارودانت بحومة الزرقان، وذلك عن غير إذن الإمام، ورفع الأمر في سؤال إلى السكتاني، فأفتى بأن دور تارودانت ومساجدها لا تخلو عن إذن الإمام إذنا عاما<sup>83</sup>. كما أفادت أن يحيى بن عبد الله التملي (ت999هـ) بنى مسجدا قرب فرق الأحباب<sup>84</sup>.

<sup>73</sup> - نفسه 474/2. وانظر الفوائد الجمة ص 298 و382.

<sup>74</sup> - وكانت أكبر جالية إسرائيلية في سوس (فقه النوازل في سوس، د. العبادي ص 422).

<sup>75</sup> - أجوبة السكتاني 512/2، والحديث لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي معناه ما أخرجه أبو داود 170/3 والبيهقي في السنن الكبرى 205/9 عن عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوعا بلفظ: {ألا من ظلم معاهدا، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة}. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم 2655. وأخرج الخطيب في تاريخ بغداد 370/8 من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعا {من آذى ذميا فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة} وقال: منكر هذا الإسناد. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم: 5314.

<sup>76</sup> - أجوبة السكتاني 328/2.

<sup>77</sup> - نفسه 381/2.

<sup>78</sup> - أجوبة السكتاني 386/2.

<sup>79</sup> - نفسه 386/2.

<sup>80</sup> - نفسه 277/1.

<sup>81</sup> - نفسه 352/2 و505.

<sup>82</sup> - نفسه 505/2.

<sup>83</sup> - نفسه 328/2. وهذا المسجد غير موجود الآن بالحومة المذكورة.

<sup>84</sup> - نفسه 381/2.

وفي المجال الاجتماعي نجد الأجوبة حافلة بمجموعة من الأعراف والعادات في المجتمع السوسي، منها أن من عادة أهل سوس في البداية تجهيز المرأة عند الزواج لزوجها، وقصدهم بذلك أن تنال الخطوة عند الزوج، ودفع المعرة عنها وعن زوجها التي تلحقها على تقدير عدم الجهاز، ولذلك لا يجعلونه عارية وسلفا كما هو الشأن في الحواضر، بل هو تليك لها وهبة، كما صرح السكتاني في فتواه<sup>85</sup>.

ومن عاداتهم أيضا ضمان عقودهم في الزواج بسكة التاريخ من غير بيان قيمتها لا ذهباً ولا فضة ولا فلوساً<sup>86</sup>. ومن أعرافهم في البداية وفي الحاضرة غالباً، أن زواج البنت البيضاء بالرجل الأسود عيب فاحش ونقص بين، وأنه لو قدر هذا الزواج فإن المعرة تلحقها كما تلحق وليها بين أهله وجيرانه، بل «وبلغ بهم استقباح ذلك واستهجانها إلى أنه لا يستطيع أحدهم تزويج وليته لذوي الدين والخير من السمر فضلاً عن غيرهم، وربما استقبح الأسمر تزوج البيضاء، ورأى أنه دونها وأخفض منها جداً، وبالغوا في ذلك إلى أن الأسمر لا يواكل الأبيض فضلاً عن تزويج وليته، ومن فعل ذلك كان وصماً عليه بين أبناء جنسه وعلى الأبيض أيضاً»<sup>87</sup>.

ومن عاداتهم أيضاً التحبيس أو التصديق على الأولاد الذكور دون الإناث<sup>88</sup>، وصرح السكتاني بذلك قائلاً: «وبلاد سوس المعروف فيها فيما يحبس الآباء على أولادهم صرف ذلك على الذكور دون الإناث ولا يتعداه إلى غيره، وهذا هو التحري، وذلك إن لم يكن أصل الحبس، وإن كان وثبت فالتعويل عليه»<sup>89</sup>. وربما حبسوا على الأولاد الذكور بالتأييد، والإناث بالاستغلال حتى يستغنين عنه<sup>90</sup>.

ومنها أن الغالب في بلاد سوس أن تصدق المرأة على وليها لا يكون عن طيب نفس منها لغلبة الحياء عليها، وخوفها من أن يمنعها من النكاح<sup>91</sup>.

<sup>85</sup> - نفسه 213/1.

<sup>86</sup> - نفسه 150/1.

<sup>87</sup> 151-152. وخلاصة النازلة موضوع الفتوى أن يتيمة غير بالغة زوجها القاضي خوف الضيعة والفساد، بناء على الشهادة بكفاءة الزوج لها، ووليها غائب، فلما قدم الولي رفع النازلة إلى القاضي قبل بناء الزوج بها، بدعى أن الزوج أسمر، وأنه تلحقه وإياها المعرة بين أهله وجيرانه، وحاصل جواب السكتاني في النازلة «أن ثبوت المعرة في تزويج البيضاء بالأسمر يوجب أن يكون للولي مقال في فسخ النكاح، ولها أيضاً إن قامت، وكون العرف أو الشرط يوجب لها الخيار عند الغرور، والله أعلم» أجوبة السكتاني 156/1-157. وما يؤكد هذا العرف ما حكاه المختار السوسي في كتابه "خلال جزولة" (158/3) عن العلامة الفقيه مبارك بن أحمد النظيفي السكتاني، وكان أسود، وكان قد خطب بنت رجل من آل ابن يعقوب، ولم يرضوا به لسواده، فعمد الرجل إلى ضفادع فطبخها في طاجن فاستدعى الفقيه مبارك، وحين عاين الضفادع أي من الأكل، فقال له الرجل: أهي محرمة؟ فقال: لا، إلا أننا لم نألف أكلها، فرفع الرجل المائدة، ففهم مبارك أنه ممنوع من إخطابه، وإن كان فقيها لسواد جلد، لعدم ألفة الناس أن يزوجوا بناتهم من السود، ففهم الفقيه ذلك فانكف عن الخطبة!

<sup>88</sup> - انظر 313/2-319-326-329.

<sup>89</sup> - أجوبة السكتاني 332/2. وانظر أيضاً 352/2.

<sup>90</sup> - نفسه 323/2.

<sup>91</sup> - نفسه 354/2.

ومن الأعراف التي تطلعنا عليها هذه الأجوبة أيضا أن من عادة بعض أهل سوس التصديق على ولده عند ختم القرآن<sup>92</sup>. والظاهر أنه يفعل ذلك تعظيما لحق القرآن وفرحا بولده الذي جمعه في صدره. ومنها صنع بعض الورثة طعاما بعد دفن الميت للعزاء لمدة ثلاثة أيام<sup>93</sup>. ومن جملة ما جرى به العمل عندهم استئجار الجماعة للطالب (أي الفقيه) للصلاة بهم، وتعليم صبيانهم مقابل أجره معلومة<sup>94</sup>.

وفي المجال الاقتصادي يستفاد من الأجوبة أن السودان من جملة الجهات التي كانت تؤمها قوافل التجارة من بلاد المغرب، وكان بعض تجار المغرب يبيع السلع هناك ويشترى مقابلها العبيد<sup>95</sup>. وأفادتنا أيضا أسماء بعض العملات المتداولة آنذ كالأوقية<sup>96</sup> والفلوس<sup>97</sup> والسكة السداسية<sup>98</sup> والمثقال<sup>99</sup>.

وفي مجال التعليم استفدنا أن من جملة الكتب التي أقرأها السكتاني بمراكش إيضاح المسالك للونشريسي ومنظومة الرقاق، وأن ممن أخذها عنه الفقيه المصلوحي<sup>100</sup>. كما أفادتنا أن ابن سلمون كان من جملة الوثائق التي كانت متداولة بين طلبة العلم آنذ<sup>101</sup>. ومنها أيضا ما ذكره جامع الأجوبة عن شيخه السكتاني أنه سمعه مرارا في مجلس تدريسه يذكر أن الشيخ أبا زكرياء يحيى بن مخلوف السوسي (ت 927هـ) هو الذي أشهر عقائد السنوسي بفاس، وعنه أخذها الناس بها، مع أبي عبد الله بن جلال التلمساني<sup>102</sup>.

أما على مستوى اللغة المتداولة آنذاك، فتتقنا الأجوبة على بعض المصطلحات منها مصطلح البرابر<sup>103</sup>، ومصطلح المخزن<sup>104</sup>، ومصطلح الطالب (الفقيه)<sup>105</sup>، والفلوس<sup>106</sup>، والسبايط (النعال)<sup>107</sup> وإطلاق الكوانين على الدور كما هو الحال في البداية اليوم<sup>108</sup>. تلکم كانت جملة من الإفادات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي استطعت استخلاصها من فتاوى السكتاني بجزئها الأول والثاني، وما أحسب هذه الفتاوى إلا تكتنز

92- نفسه 360/2.

93- نفسه 418/2.

94- نفسه 378/2، 379.

95- أجوبة السكتاني 389/2.

96- نفسه 246/1.

97- نفسه 248/1.

98- نفسه 250/1.

99- نفسه 272/1.

100- نفسه 286/1.

101- نفسه 287/1.

102- نفسه 124/1.

103- نفسه 223/1، 225.

104- نفسه 311/2.

105- نفسه 378/2، 379.

106- نفسه 525/2.

107- نفسه 512/2.

108- نفسه 447/2.

معلومات وإفادات أخرى من شأنها أن تفيد المؤرخ والباحث عن هذه الفترة من تاريخ سوس خاصة، والمغرب عامة.

#### 4- خاتمة:

إن مما يبرز أهمية هذه الأجوبة أن صاحبها لم يكن فقيها عاديا، بل من كبار الفقهاء الذين برزوا في ميدان الفتوى، وتوليه للقضاء والفتيا بمحاضرة سوس تارودانت، وحاضرة الخلافة مراکش جعلته يحتك بقضايا الناس، ويباشر خصوماتهم ونزاعاتهم، وترفع إليه أسئلة ونوازل من مختلف فئات المجتمع، وفيهم الملوك والأمراء كالسلطان محمد الشيخ بن زيدان الذي أرسل إليه يستفتيه في شأن دخان تبغ<sup>109</sup>. وأبي حسون السملالي صاحب إمارة "إيليغ" الذي كتب إليه في شأن إحداث كنيسة اليهود بهذه الإمارة<sup>110</sup>. كما كتب إليه الفقهاء والقضاة وطلبة العلم من بلاد سوس وغيرها، في أمور أشكل عليهم فهمها، وصدّق كبار العلماء على بعض فتاويه، وكل ذلك دليل على التقدير الذي كان يحظى به العلامة السكتاني، والمكانة السامية التي كان يتبوأها بين علماء عصره.

وقد امتازت هذه الأجوبة بجملة خصائص، منها:

أ) كونها جمعت تحت إشراف صاحبها القاضي السكتاني، وكان الذي باشر هذا الجمع تلميذه أحمد بن الحسن الروداني، وليس في فقهاء سوس من جمعت نوازلهم تحت إشرافهم إلا ما كان من هذه، ونوازل العباسي<sup>111</sup>.

ب) ترتيبها على أبواب الفقه، وتبرز أهمية هذه الخبيصة إذا استحضرنا أن جل النوازل السوسية ليست كذلك، باستثناء نوازل العباسي<sup>112</sup>. ثم هي إلى ذلك متنوعة، تتناول جميع أبواب الفقه من عبادات ومعاملات.

ج) عكست هذه الأجوبة جانبا من جوانب شخصية السكتاني الفقيه المتمكن، والقاضي الذي يتحرى العدل في أحكامه، والمفتي الذي يتمثل الشرع في فتواه، ولا تأخذه في الحق لومة لائم، وحسبك بفتواه بوجوب هدم كنيسة إيليغ التي بناها اليهود بإذن أميرها أبي حسون السملالي<sup>113</sup>، وحسبك أيضا بموقفه الجريء الذي وقف فيه إلى جنب أهل الذمة عندما منعهم أهل قيسارية تارودانت الدخول إليها إلا بإزالة السبابيط (النعال) بموافقة ولي المدينة من غير موجب من الشرع!<sup>114</sup>

<sup>109</sup> - أجوبة السكتاني 1/ 100-101.

<sup>110</sup> - نفسه 692/2.

<sup>111</sup> - فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام، د. الحسن العبادي (ص255).

<sup>112</sup> - المرجع السابق (ص469).

<sup>113</sup> - أجوبة السكتاني 692/2.

<sup>114</sup> - أجوبة السكتاني 512/2.

تراثه وأعلامه \_\_\_\_\_ من أعلام فقه النوازل في سوس: القاخي...السكتاني

د) كما عكست هذه الأجوبة أيضا جانبا من جوانب العصر الذي عاش فيه السكتاني، ومثلت بحق سجلا غنيا من المعلومات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تعتبر إضافة مهمة إلى ما سجلته كتب التاريخ عن هذه الفترة من حكم السعديين.  
والحمد لله على ما علم وألهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### المصادر والمراجع:

1. أجوبة عيسى بن عبد الرحمان السكتاني، تقديم وتحقيق، رسالة دبلوم الدراسات العليا، إنجاز الأستاذ عبد الكبير وبراييم تحت إشراف الدكتور محمد جميل، كلية الشريعة أكادير، 1415-1416هـ.
2. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، دار صادر بيروت بدون تاريخ.
3. خلال جزولة محمد المختار السوسي، ط تطوان بدون تاريخ.
4. صلة الخلف بموصول السلف، محمد بن سليمان الروداني، تحقيق د. محمد حجي، ط الأولى 1408-1988، دار الغرب الإسلامي بيروت.
5. فقه النوازل في سوس، قضايا وأعلام د. الحسن العبادي، مطبعة النجاح ط الأولى 1420-1999 منشورات كلية الشريعة أكادير.
6. الفوائد الجمة في إسناده علوم الأمة لأبي زيد التمارني، تحقيق الدكتور اليزيد الراضي، الطبعة الأولى، 1420-1999 مطبوعات السنتيسي الدار البيضاء.
7. مناقب الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، ط الأولى 1355، المطبعة العربية الدار البيضاء.
8. نشر الثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني محمد بن الطيب القادري، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب الرباط ط الأولى 1403-1982.